واجيب بانه مبني علي وجوب اجتماع العلة والمعلول نعم يرد كما في شرح مقاصد
السعد ان وجود الهيئة المجتمعة اعتباري لا زيادة له في الخارج علي
وجودات الاحاد فيكفي موثر في كل واحد والزم اصل الدليل في الهيئة
المركبة من القديم والحادث فانا نقول انها حادثة فلابد لها من موثر
فاما نفسها الخ ماسبق وجوابه ان هذه فيها بعض ذاتي يسند التاثير ٣ الوجود
له بخلاف سلسلة الممكنات فكلها مستوية في الحدوث الذاتي فآل الامر الي ان
قولنا الهيئة المركبة من القديم والحادث حادثة حكم عليها بالحدوث من حيث
بعض اجزائها فقط بخلاف ما قالوه فتدبر وانت خبير بانه لو كان للمجموع
وجود زائد علي وجود كل واحد لتحتم علينا الاعتراض في المركب من القديم والحادث
قالوا المجموع حادث مستند لفرد من سلسلة اخري لا نهاية لها ومجموع الثانية
مستند لفرد من ثالثة لا نهاية لها وهكذا قلنا يرد الكلام في مجموع السلاسل
فلينظر الثاني من ادلة بطلان التسلسل القطع والتطبيق وهو عمدتها
واشهرها بان تفرض سلسلة من الان لما لا نهاية له في الازل وتقطع اخري
من الطوفان مثلا لما لا اول له وتطبق اول هذه علي اول الاخري وترسلهما
هكذا الي الازل فاما ان يتساويا فيلزم مساواة الزائد للناقص او يتفاوتا
فليس الا بقدر من الطوفان الي الان والتفاوت بالمتناهي يستلزم
تناهيهما ويقال المساواة المستحيلة ان اريد بها التماثل في القدر فهي فرع
الانحصار وان اريد عدم تناهي كل فاستحالتها هي الدعوي وجوابه
منع توقف التماثل علي الانحصار بل هو كونهما بحيث لا يحتوي احدهما علي
ماليس في الاخر وظاهر انه كذب في الفرض المذكور فاحدهما لا محالة
محتو علي زائد فبالضرورة يفرغ الاخر قبله وهو يتاخر بقدر ما زاده
المفروض تناهيه فتناهيا وليس لهم مخلص عن ان يحتوي علي ازيد ولا
يحتوي والا لارتفع النقيضان وليس لهم ان يقولوا ان التناهي انما
يلزم في الطرف الذي فيه التفاوت وهي جهة الازل لما علمت من
تقرير الكلام في مجموع الجملتين من حيث كل مجموع مع الاخر في نسبة النظر

بما

بما لا مخلص منه والقوم اضلتهم وساوس تخيلية اذا جاءها المعيار الصحيح
لم يجد ها شيا قالوا التفاوت لا يستلزم التناهي والسند تضعيف الواحد
مرات غير متناهية مع تضعيف الاثنين كذلك قلنا فرضنا تفاوت بقدر
متناهي كما سبق علي ان هذا لا يلزم في الاعداد لانه قاصر علي الموجودات
وقولهم ان الاعداد لا نهاية لها تخيل لكونها لا تقف علي حد والا فكل ما وجد
بالفعل متناهي كما لا يلزم في تعلقات الصفات لانها اعتبارية لا ثبوت لها
في الخارج والا لتسلسل كما صرح به السعد في غير موضع من شرح المقاصد
فيقال لمن قال للاعتبارية ثبوت مما سبق الكلام فيه ثبوتها هذا اما بمحض
الذهن فوافقتنا والا فيحتاج لثبوت وهكذا كما لا يجري في مقدورات
المولي فان كل ما وجد منها متناهي وانما عدم تناهيها بمعني عدم وقوفها
عند حد نظير ما سبق في الاعداد وكذا معلوماته الوجودية واما العدمية
فبمعزل عن مورد الدليل من الموجودات فائدة في قول الخيالي ان الاعداد
لا نهاية لها حقيقة باعتبار علم الله تعالي فيجري فيها البرهان نظر
في عبد الحكيم وغيره خلاف هل يكفي مطلق الوجود او لابد من التعاقب
متساوقة هل يكفي في التطبيق الامتداد العرضي او لابد من الامتداد
الذاتي كالحاصل في الجبلين وعلي كل لا يتاتي في قديم واحد وما سبق
عن السكتاني من ان كمالات الواجب الوجودية لا نهاية لها حقيقة مبني
علي الاخير فيما يظهر فلينظر نعم افاد السعد في شرح المقاصد انه لا ينتج
استحالة سلسلة واحدة الا بان ينزع منها سلسلتان كان يوخذ فرد
ويترك فرد وهكذا لما لا اول له ويجعل الماخوذ سلسلة والمتروك اخري
فتامل الثالث ان العلية والمعلولية متلازمان كالابوة والبنوة بحيث
لا يتحقق افراد من هذه الا وقد تحقق بقدرها افراد من هذه الا تري
متي تحقق عشر ابوات فلابد من عشر بنوات معها وان كان الابن
الاخير يوصف بالبنوة لا الابوة والجد الاعلي بعكسه فقد تكافا وعلي تقدير
سلسلة العلل الموثرة غير متناهية يلزم تخلف هذا المجمع عليه عند العقلا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)